لهم بالعودة إليها ، مع إلغاء الحكم العسكري ، « الا أن اعتقادهم هذا سرعان ما تبدد » (المصدر نفسه) ، فظلوا يعيشون تحت الحكم الاسرائيلي « بعيدين عن ارضهم الأصلية » . ولكنه على الرغم من التغييرات الأساسية التي طرأت على نهج حياتهم طيلة هذه الفترة لم « يتغير لديهم [شيئا واحداً] : وهو الارتباط العميق بأرض النقب التي يعيشون عليها منذ أجيال وأجيال » (المصدر نفسه) .

وفي عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ، أعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مخططا آخر ، في اطار خطة شاملة ، لسلب البدو ما تبقى من أرضهم وتهجيرهم بحجة التمدين ، باعتمادها مشروعا « لاقامة ١٢ قرية في النقب لتوطينهم .. » (المصدر نفسه) . إلا أن عرب النقب قاوموا هذا المخطط ، ولم ينفذ من مشروع الاثنتي عشر قرية المزمع اقامتها سوى « ثلاث قرى فقط ، وهي تل شيبع [تل السبع] وكسيفا [الكسيفة] وراهط » (المصدر نفسه) . ورغم ادعاء سلطات الاحتلال بأن هذا المشروع قد نجح ، غير ان هذا الادعاء لم يكن « سوى ذر رماد في العيون » أو ، أن الغالبية الساحقة من العائلات التي تم توطينها في هذه القرى « ليست عائلات بدوية خالصة من التي عاش اجدادها في النقب ويطالبون بحق الملكية على أراضيهم » ، وانما هي عائلات « ملحقة بالبدو » (المصدر نفسه) ، ولذلك « تفجر مشروع اقامة القرى وتوطين البدو على صخرة كبيرة ، هي ملكية الأراضي » (المصدر نفسه) .

ملكية الأراضي

كان مشروع توطين البدو قد كشف لعرب النقب الذين اقتلعوا من أرضهم عام ١٩٥١ ، أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد « سجلت أراضيهم وكأنها ملك دائرة التطوير » (الاتحاد ١٣/٣/ ١٩٧٩) . ولذلك بدأوا يطالبون اسرائيل بتسوية قضية أراضيهم والاعتراف بحق ملكيتهم لها ، وحين راحت السلطات تماطلهم في ذلك « وبدأوا يلحون على انجاز هذه التسوية بشكل اكثر حدة » ، ويعملون ضد « الخطط لسلبنا أراضينا » (هارتس ، ٢/٣/ ١٩٧٩) ، آملين ان يتم انقاذ الأرض التي تعمل السلطات الاسرائيلية على نزع ملكيتهم عنها ، إذ أن التجارب علمتهم أن « كل مشروع تطوير في النقب يجر خلفه مصادرة أراضيهم على يد الدولة » (المصدر نفسه) ، إلا ان السلطات كانت قد لجأت إلى المراوغة والمماطلة والتسويف ، ومختلف أشكال الضغوط « لحمل عرب النقب على التنازل عن اراضيهم » (الاتحاد ، ١٣/٣/ ١٩٧٩) ، فظل البحث في هذه القضية « يسير بخطى سلحفاة » (هآرتس ، ٢/٣/ ١٩٧٩) . وأما اللجنة التي شكلت لهذا الغرض ، والمؤلفة من رجال السلطة في غالبيتها ، فلم « تتقدم بتوصياتها الا في ٢١/١/ ١٩٧٥ » (المصدر نفسه والاتحاد ، ١٣/٣/ ١٩٧٩) . وكانت هذه التوصيات قد كشفت عن حقيقة ما تبنته السلطات الاسرائيلية من نهب فاضح لأراضي عرب النقب متذرعة بالقانون والقضاء .

القضاء في خدمة السلب

وجد عرب النقب انفسهم يواجهون ، بموجب التوصيات المشار إليها ، عقبتين « قانونيتين » اثارتهما السلطات الاسرائيلية لاضفاء الطابع القانوني على عملية السلب هذه ، وهما :

١ ــ « تحديد نوعية الأرض في النقب بموجب القانون العثماني لعام ١٨٥٨ » .

٢ ــ « قانون امتلاك الأراضي [المصادقة على الأعمال والتعويضات] لعام ١٩٥٣ ، وهو قانون اسرائيلي » (الاتحاد ، ١٣/٣/ ١٩٧٩) .

وتدعي السلطات الاسرائيلية ان « ملكية الأراضي كلها في النقب تعود [للدولة] بعد تصنيف النقب كله كأرض غير صالحة للزراعة ، [من صنف] موات وفقا للقانون العثماني لعام ١٨٥٨ » (هآرتس ، ٢/٣/ ١٩٧٩ والاتحاد ، ١٣/٣/ ١٩٧٩) . والأرض الموات في هذا القانون هي الأرض التي لم يفلحها أحد ولم تعط لأحد . وكان هذا القانون قد اشترط على كل من يحيي ارضا مواتا ان يسجلها على اسمه في الطابو ارضا ميري . ثم جاءت الحكومة البريطانية الانتدابية في فلسطين لتسن مرسوما يتعلق بالأرض الموات عام ١٩٢١ « حظر بموجبه احياء الأرض » وطلب إلى كل من أحيا أرضا من هذا الصنف ، قبل صدور المرسوم ، ان يسجلها على اسمه في فترة لا